عن الهدف الاستغلالي لهذه المراكز ، اذ ورد فيه أنه تم عام ١٩٧١ تدريب أكثر من ١٣٠٠ شخص في مراكز التدريب بقطاع غزة في المجالات المتعددة لقطاع البناء (تبليط ، صنع قوالب خشبية ...الخ) الذي هو في حاجة ماسة لايد عاملة في اسرائيل ، « وحسب عدد المشتركين في الدورات المختلفة يمكن معرفة المهن المطلوبة في الاقتصاد الاسرائيلي » .

الى جانب هذا ، قامت اسرائيل بتنفيذ خطة لتفريغ مخيمات اللاجئين في قطاع غزة ونقلت بين ١٠٠ — ١٥٠ ألف لاجيء الي أماكن أخرى في الضفة الغربية والعريش ، مستهدفة تسخيرهم لخدمة اقتصادها عن طريق استغلال رخص قوة عملهم ، وساعية في الاساس القضاء على حركة المقاومة وتحقيق غايات سياسية أخرى سنأتي على ذكرها . « فهؤلاء اللاجئون الذين سينقلون الى الضفة ، سوف يشكلون تجمعا حيويا من الطاقة البشرية ، وذلك للعمل بمشاريع انتاج في اسرائيل وفي بناء أماكن « سكنهم الجديدة » ، بما في ذلك مشاريع صناعية في ضواحي أماكن سكنهم . فبسبب بعد المسافة بين القطاع ووسط البلاد لا يوجد مجال لاستغلال تجمع الطاقة البشرية في القطاع (٢٣٠ ألف لاجيء) لتشغيلهم في الاقتصاد الاسرائيلي ، مقابل أجر ملائم ، وفقط وضع هذه الطاقة البشرية في أماكن قريبة من مراكز العمل في البلاد يمكن أن يكون حلا للقضية »(١٠).

عند تفحص هذه الاجراءات (الاستثمارات ، مراكز التدريب المهني ، نقل اللاجئين) ، يتضح أنها تترك آثارا تخريبية على اقتصاد الاراضي المحتلة كما أنها تلحق ضررا أكبر بهذا الاقتصاد في المستقبل . فالاقتصاد الاسرائيلي الان بحاجة لايد عاملة ، وذلك نتيجة للتوسع الكبير الذي شهده في سنوات ما بعد الحرب ، والذي نجم عن الانفاق الكبير على الاغراض العسكرية بما في ذلك توسيع الصناعات الحربية ، وعن الانفاق على عمليات البناء لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين تدفقوا الى اسرائيل بعد الحرب(١١). وقد أدى هذا الانفاق ، الى نقص في الايدي العاملة ، مما دفع الى الاستعانة بأيد عاملة عربية من المناطق المحتلة . وأصبح تشغيل العمال العرب في اسرائيل يتم الان بعد تدريبهم في مجالات تناسب « حاجة السوق » ليكونوا مؤهلين « فنيا » ، ويحصلون اسميا على نفس أجر العامل الاسرائيلي (بينما يحصلون على معاشات أقل بعد الحسومات ، كما بينا سابقا) ، وفي الوقت نفسه فان القطاع العربي لا يستطيع المنافسة في الاجر فيؤدي ذلك الى « تدفق » العمال للعمل في اسرائيل مما يلحق ضررا باقتصاد المناطق المحتلة ويعرقل نموه ، ويؤدي الى استفادة الاقتصاد الاسرائيلي على حسابه . ان النتيجة المترتبة على ذلك هي قيام مجتمع اسرائيلي متطور ، يعتمد على قوة عمل عربية رخيصة ، والى جانبه قطاع اقتصادي عربي متخلف . وهنا يبرز سؤال اجتماعي — سياسي يتعلق بمستقبل هؤلاء العمال ، حيث الجانب الاكثر خطورة في عمل اسرائيل هذا . والسؤال هو : ماذا سيحدث لهؤلاء العمال اذا نتج انخفاض في النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ، خاصة بعد ربطهم بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي واستغلال الرأسمالية الاسرائيلية لهم لصالح هذا الاقتصاد ؟ والجواب على ذلك هو « ان عشرات الآلاف من العمال سيعودون الى أماكن سكناهم»(١٢) ليواجهوا بوضع اقتصادي متدهور . والتقارير الواردة من الاراضي المحتلة تشير الى أن الفرعين الاساسيين اللذين لحق بهما أكبر ضرر حتى الان من جراء العمل العربي في اسرائيل ، هما الزراعة والبناء .

الجانب السياسي : ان حاجة العمال العرب الى العمل لتأمين الحد الادنى لمعيشتهم ، جعل اسرائيل تستعمل الاغراءات المادية وتستغل أوضاعهم الفقيرة ، عن طريق تشغيلهم في مجالات اقتصادية معينة وزيادة أجورهم مقارنة بالسابق « ورفع مستوى معيشتهم » ، لتستطيع تحقيق الاهداف السياسية المتعددة التي تتوخاها من وراء ذلك . ونضع فيما يلي بعض المعلومات والاحصاءات المتوفرة والمتصلة بهذا الموضوع مع الاشارة الى بعض التحليلات والتصريحات الاسرائيلية التي تبين أهداف هذه السياسة .

انخفضت نسبة البطالة في العام السابق (١٩٧١) في الضفة الغربية المحتلة الى أقل من ٣ ٪ ، وفي قطاع غزة الى أقل من ٥ ٪ ، بينما كانت قد وصلت هذه النسبة عام ١٩٦٨ الى حوالي ١٧ ٪(١٣). « وقد ارتفع مستوى المعيشة في المناطق المحتلة خلال عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ بنسبة ١٥ ٪ سنويا ... كما زاد أجر العمال خلال عام ١٩٧٠ بنسبة ١٨ ٪ في الضفة الغربية المحتلة وبنسبة ١٦ ٪ في قطاع غزة . وقد كان معدل الكسب